النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أظن أننا هكذا استوفينا كل الأجوبة التي تقدمت بها وزارة المالية الكلمة للسيد فيصل دربال تفضل.

السيد المقرر

شكرا سيدة الرئيسة،

ملحق عدد 2

ملاحظات اللجنة الوقتية المخصصة لدراسة

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2019

على أجوبة وزارة المالية

حول

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2019

1) جوابا على السؤال الأول في الجانب المتعلق بمبلغ ديون الدولة المستحقة والتي لم يتم خلاصها لم يتطرق جواب الوزارة رغم ما جاء من توضيحات بالرد على السؤال عدد 6 إلى مبلغ ديون المزودين والمقاولين ودون إدراج الجدول المتعلق بهذه الديون مثلما تمّ طلبه صلب السؤال، كما أن ارتفاع مبلغ دفوعات فائض الأداء في موفى 2019 ليتعدى من 368 م.د إلى 600 م.د يمكن أن ينجر عنه ارتفاعا في عجز الميزانية.

كما أن الأخذ بعين الاعتبار لديون الدولة لفائدة بعض المؤسسات العمومية يؤدي إلى ارتفاع في عجز الميزانية.

2) تعتبر اللجنة أن جواب الوزارة على السؤال المتعلق بتسجيل منحة العودة المدرسية ضمن نفقات وسائل المصالح غير مقنع وخاصة في ما يتعلق بعدم إخضاع هذه المنحة للخصم من المورد بعنوان الأداء على الدخل ومساهمة الضمان الاجتماعي.

3) ردّا على السؤال الخامس المتعلق بالإجراءات الجبائية التي تمّ سنها السنوات الفارطة ولم تنفّذ على أرض الواقع تعتبر اللجنة أن الجدول الملحق بالرد منقوصا إذ أن على سبيل الذكر وليس الحصر الهيئة العامة للجباية وللمحاسبة العمومية والاستخلاص التي تم بعثها بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 لم يتم تركيزها بعد، ولم يتم الإشارة لذلك بالجدول المصاحب.

4) لم يتطرق ردّ الوزارة إلى الفرضيات المعتمدة لتحديد سعر الصرف.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أكيد أن السيد وزير المالية سيتفاعل مع هذه الملاحظات في جوابه،

هكذا نكون قد استوفينا التقرير وكل ما تقدمت به اللجنة الخاصة الوقتية مشكورة، بذلك ينتهي وقت طلب الكلمة كما تعلمون زملائي زميلاتي المحترمين، الآن أتلوا عليكم قائمة المتدخلين الذين طلبوا الكلمة في النقاش العام، لدينا طلب نقطة نظام من السيد وليد جلاد أرجو منك تقديم السند القانوني لطلب التدخل، تفضل.

السيد وليد جلاد

شكرا سيدة الرئيسة،

أنا أدعو مكتب مجلس نواب الشعب إلى احترام النظام الداخلي، تقريبا سنؤسس خمس سنوات هذه المدة النيابية نحن منذ أول جلسة عامة لاحظنا خرقا للنظام الداخلي، مكتب مجلس نواب الشعب صحيح يسهر على تسيير الجلسة العامة وفقا للنظام الداخلي سيدة الرئيسة لدينا الفصل 107 ...

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

السيد النائب المحترم هل احترمت النظام الداخلي وتذكرون السند القانوني؟

السيد وليد جلاد

قلت لك الفصل 107 لكن لم تستمعي لي.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

سمعتك لكن في أي نقطة رأيتم أن هناك خرقا؟ تفضل.

السيد وليد جلاد

حول حصة كل كتلة في التدخل تحدد حسب النظام الداخلي الفصل 107و واضح السيدة الرئيسة الذي يقول 3 دقائق لكل نائب بالتالي ليس من حق مكتب المجلس أن يحدد، حصة الكتل محدودة بالنظام الداخلي أقل كتلة يعني النائب غير المنتمي له 3 دقائق وبالتالي لا يمكن أن يكون نائب منتمي لكتلة يتدخل في 3 دقائق ونائب منتمي إلى كتلة أقل من 3 دقائق بالتالي احترام الفصل 107 من النظام الداخلي في الجلسات القادمة سيدة الرئيسة وشكرا.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

سنتثبت مع القائمين على الجلسة العامة ونرى هل تم هضم حق أي زميل ويمكن التدارك بطبيعة الحال إذا تم خرق، شكرا.

أتلوا عليكم قائمة السيدات والسادة النواب المحترمين الذين طلبوا الكلمة في النقاش العام السيدات والسادة: حياة العمري، محمد عمار، عماد أولاد جبريل، رضا الجوادي، عبير موسي، علي هرماسي، سعيد الجزيري، الصحبي عتيق، زهير المغزاوي، ابتهاج بن هلال، حليمة الهمامي، ثامر سعد، حمد بن عياد، السيد الفرجاني، مريم اللغماني، علي البجاوي، معاذ بن ضياف، نور الدين العرباوي، جوهر المغيربي، هاجر نيفر شقرون، ياسين العياري، بلقاسم الدراجي، سماح دمق، محمد كريم كريفة، أحمد بلقاسم، خالد الكريشي، فؤاد ثامر، مجدي بوذينة، عماد الخميري، هشام العجبوني، شراز الشابي، مصطفى الغربي، بلقاسم حسن، سيد مخلوفي، عياض اللومي، لمياء جعيدان، عامر لعريض، نعمان العش، سيف الدين مخلوف، عبد الرزاق الحسني، بشير الخليفي، فيصل التبيني، وسام الشعري، فتحي العيادي، علي بن عون، يسري الدالي، عبد الله الحريزي، سالم لبيض، مصطفى بن حمد، جلال الزياتي، أحمد الصغير، محمد الفاتح الخليفي، حاتم المليكي، نجم الدين بن سالم ومحمد زريق، كما ترون زملائي زميلاتي حسب حصة كل كتلة وغير المنتمين سيتطلب منا النقاش العام 5ساعات و26 دقيقة، نفتتح نقاشنا العام والكلمة للزميلة المحترمة السيدة حياة العمري، سبع دقائق تفضلي.

السيدة حياة العمري

شكرا سيدة الرئيسة،

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالسيد الوزير والسيدات والسادة إطارات الوزارة،

أنا في البداية أريد أن أترحم على ضحايا حادث عمدون رحمهم الله ورزق أهلهم وذويهم جميل الصبر والسلوان وتمنياتي بالشفاء العاجل للجرحى.

سيدي الوزير، في إطار مناقشة مشروع قانون هام وهو مشروع قانون المالية التكميلي مثل هذا تمنيت في الحقيقة حضور السيد رئيس الحكومة وإن شاء الله لا يظهر لنا اليوم مثل كل يوم بترسانة جديدة من التعيينات التي أثقلت كاهل الدولة والإدارة التونسية التي للأسف هي تقريبا كلها تعيينات لمواليه.

السيدة الرئيسة، مشروع قانون المالية التكميلي الذي هو بين أيدينا فيه العديد من المطبات ويتسم للأسف بالضبابية خاصة على مستوى الأرقام ولذلك لدي مجموعة من النقاط ومن التساؤلات للسيد الوزير والذي أتمنى أن يجيبني بكل صراحة.

أتذكر جيدا سيدي الوزير من مكاني هذا عندما منحناكم ثقتنا في 2016 اعترفتم أننا سنعيش صعوبات اقتصادية ومالية كبيرة في 2016 و2018 ولكن 2019 ستكون سنة الإقلاع أتذكر جيدا هذه العبارة، ولكن للأسف ماذا رأينا في 2019؟ رأينا انزلاق وانحدار وللأسف نتائج مخيبة جدا للآمال بالرغم من أن سيدي الوزير كل الظروف كانت مواتية فعلا لتحقيق انتعاشة اقتصادية ومالية عندما أرى على مستوى سنة 2019 كان فيه موسم فلاحي متميز وموسم سياحي قياسي، السعر العالمي للنفط لم يتجاوز الفرضية التي قام عليها مشروع قانون المالية الذي قام تقريبا على سعر برميل النفط 75 دولار ولكن لم يتجاوز هذا السعر 65 دولار، أيضا تحسن على مستوى سعر الصرف، كل هذه الإيجابيات من المفروض تكون فيها مداخيل هامة لخزينة الدولة للأسف لم نر آثار كل ذلك وانعكاس إيجابي لكل هذه النقاط على مستوى نسبة النمو وعلى مستوى نسبة عجز الميزانية، بل بالأرقام تقريبا أتذكر الطموحات التي رأيناها في قانون المالية لسنة 2019 تقريبا لم يتحقق حتى ثلث ما تمت برمجته لسنة 2019.

نقطة أخرى سيدي الوزير، للأسف لتقليص نسبة العجز من 3,9 بالمائة إلى 3,5 بالمائة قمتم بنوع من المغالطة إذا لم أقل نوعا من التحيل ماذا فعلتم، رحلتم مجموعة من الالتزامات المالية لسنة 2018 و2019 لسنة 2020 وما انجر عنه للأسف إفلاس العديد من المقاولين والمزودين ومسدي الخدمات الذين تتعامل معهم الدولة ولكن أيضا ما انجر عن ذلك على مستوى الجهات أن عددا كبيرا جدا من المشاريع توقفت على مستوى الاحداثات التي تمت برمجتها في 2018 و2019 لأنه لا توجد سيولة. أيضا ماذا حصل لترحيل هذه الالتزامات المالية، وضعتم مطب أمام الحكومة القادمة التي هي مطالبة في جانفي 2020 أن تسدد 849 مليار بعنوان زيادة في الأجور ومنح سنتي 2018 و2019 التي من المفروض أن تسددونها أنتم في 2019 لكنكم رحلتموها للحكومة القادمة.

نقطة أخرى سيدي الوزير وأنت عضو في الحكومة، للأسف تم تدشين عددا كبيرا جدا من المسارع الوهمية أنا أقول الغير موجودة وتم وضع حجر الأساس لهذه المشاريع الكبيرة وتركتم الناس تعيش نوعا من الأحلام وعلى أساس ميزانية هذه المشاريع كانت موجودة في ميزانية 2019، أنا لاحظت حتى على مستوى الميزانية التكميلية لم أر أي أثر لميزانيات هذه المشاريع، وأنا سأذكر مثالا على مستوى جهتي سيدي بوزيد، أتذكر جيدا أن مجموعة من أعضاء الحكومة جاؤوا في ديسمبر 2017 بمناسبة عيد الثورة وحصلت بروباقندا كبيرة بسبب وضع حجر الأساس لسوق الإنتاج بالوسط وإلى حد الآن هذا المشروع مازال على الورق، وأنا هنا سيدي الوزير سؤالي لك في هذه النقطة بالذات أتذكر وأنه خلال المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 6 اوت 2019 تم تعهد على أساس أنه لن تتجاوز تقريبا شهر وستوفرون 2 مليون دينار لفض إشكالية اقتناء العقار وبقيتم تنتظرون مراسلات السيد وزير البيئة والشؤون المحلية قام هو بعمله وبالمراسلات على المستوى المطلوب منه لوزارتكم ولكن للأسف إلى حد الآن لم يتم رصد 2 مليون دينار التي لا تسوى شيئا تقريبا، إضافة إلى مشروع الاسمنت بالمزونة الذي هو حلم كبير على مستوى الجهة حصلت عليه أيضا بروباقندا إعلامية كبيرة وتم وضع حجر الأساس في ديسمبر 2018 ولكن للأسف بقينا تقريبا نشاهد الحجر فقط.

نقطة أخرى سيدي الوزير، تعهدتم كحكومة وللأسف اضطررت أن أخاطبك بالرغم من أنك عضو حكومة ولذلك أنا تمنيت حضور رئيس الحكومة أنه عندما ينزل سعر المحروقات ستخفضون في سعره لكننا نرى العكس أنه تقريبا كل سنة المواطن "يديه على قلبه" على الأقل مرتين ترفعون السعر.

أيضا نقطة أخرى سيدي الوزير، للأسف لاحظت عدم وجود شفافية في الأرقام وحتى إجاباتكم حول العديد من الأسئلة التي طرحها الزملاء أعضاء لجنة المالية المؤقتة كانت في شكل عموميات لم تقدموا الاثباتات الدقيقة لكل تلك الأرقام، سيدي الوزير هذه فرصة لتصارحوا الشعب بالحقيقة حتى لا يتم توريط الحكومة القادمة قولوا الحقيقة وقدموا الأرقام الحقيقية والدقيقة على مستوى الموازنات المالية، مع الشكر.

السيدة النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا في علاقة بنقطة نظام التي أثارها الزميل المحترم أريد أن أؤكد أنه تم احترام النظام الداخلي وذلك الحضور الذي تم تسجيله عند انطلاق الجلسة كان 166 نائبا والحضور الإلكتروني كان 144 واليدوي 22 نائبا وتم على أساس ذلك توزيع التوقيت حسب الحضور الفعلي للكتل وبذلك نكون قد احترمنا النظام الداخلي، نمر للمداخلة الثانية والكلمة للسيد محمد عمار، ثماني دقائق تفضل.

السيد محمد عمار

شكرا سيدة الرئيسة،

أولا، نرحب بالسيد الوزير وبإطارات الوزارة،

ثانيا، لنضع الأمور في نصابها وأنا أستغرب تدخلات بعض الكتل وكأنهم في المعارضة، يعني نضع الأمور في نصابها نحن الآن موجودين في انتهاء تقريبا خمسية نعتبرها خمسية تنموية أو خمسية داخل مجلس النواب وبالتالي نحن كنواب جدد يعني نمثل مختلف المشارب والإيديولوجيات المختلفة نريد إيقاف هذا النزيف وتحميل المسؤوليات السياسية والأخلاقية لكل الحكومات أو على الأقل خلال الخمس سنوات الأخيرة بودنا أن نعرف bilan هذا الموجود على الأقل لنعرف أنفسنا أين نحن ذاهبون.

أولا على مستوى قانون المالية هناك تقريبا ثلاثة أجزاء، أتحدث على الاقتصاد الكلي وهي الفرضيات التي وقع عليها هذا القانون، والمخطط له من الأول كان نسبة النمو الاقتصادي ستكون 4,8 بالمائة ثم تمت مراجعتها خلال الميزانية إلى 3,1 بالمائة وحاليا نجد أنفسنا في 1,4 بالمائة.